مركز
الدراسات
والأبحاث
الاقتصادية
والاجتماعية

الجامعة التونسية
مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية
والاجتماعية - تونس

اللسانيات
في خدمة اللغة العربية

سلسلة اللسانيات عدد 5.

Série linguistique n°5
CERES
1983

المطبعة العصرية - تونس
1983

الجامعة التونسية
مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية
والاجتماعية - تونس

أشغال ندوة اللسانيات
في خدمة اللغة العربية

تونس 23 - 28 نوفمبر 1981

سلسلة اللسانيات عدد 5.

الفهرس

صفحة

د. عبدالوهاب بوحديبة كلمة ترحيب وتقديم الملتقى 7

الأستاذ محمد فرج الشاذلي : كلمة الإفتتاح 9

د. عبدالسلام المسدي : اللسانيات وعلم المصطلح العربي 17

د. عبدالرحمان أيوب : الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية 57

الأستاذ صالح القرمادي : دراسة في الحقلين الدلاليين لكلمتي «عين» العربية و ان الفرنسية 109

د. عبدالعزيز بن عبدالله : في إطار اللسانيات وتطور المصطلح العلمي العربي بين الترادف والتوارد 121

د. نهاد الموسى : مقدمة في علم تعليم اللغة العربية 145

د. رضا السويسي : من المنطلقات اللسانية واللسانية النفسية في طرق تدريس اللغة العربية لأبنائها على مستوى الثانوي 177

د. عبدالقادر المهيري : رأي في بنية الكلمة العربية 185

د. أكرم عثمان يوسف : دراسة في المنهج الصوتي عند العرب 195

د. داود عبده : الترتيب في القواعد الصوتية في اللغة العربية. 205

محمد الشاوش : ملاحظات بشأن تركيب الجملة في اللغة العربية 237

د. محمد الهادي الطرابلسي : إطار التطبيق في الأسلوبية العربية 267

مجيد الماشطة : دور الدراسات المقارنة في عملية تعليم اللغات الأجنبية 279

عشاري أحمد محمود : التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية في دراسة اللهجات 295

د. جمعة شيخة : الدراسات اللغوية بكلية الآداب (قسم العربية) 331

عبدالقادر الفاسي الفهري : الدلالة النظرية لبعض الظواهر الإحالية في اللغة العربية 375

محمد عجينة : الشعر والمرجع : ملاحظات حول المرجع في الشعر ومدى مساهمته في تحديد الخطاب الشعري 391

توصيات ملتقى اللسانيات في خدمة اللغة العربية 403

رأي في بنية الكلمة العربية

د. عبدالقادر المهيري
كلية الآداب ـ تونس

قد يبدو من الغريب الحديث عن «الكلمة» واستعمال هذا المصطلح في بحث. يقدم الى ندوة تعقد في اللسانيات ولمناهج اللسانيات بعد أن قيل في هذا المفهوم ما قيل واعتبر تصورا غير ملائم يقتضيه منهج اللسانيات من ضبط ودقة لا يفي بجميع الوحدات الدنيا المفيدة التي تتكون منها الجملة و بصفة أعم سلسلة الكلام.

واستعمالنا لهذا المصطلح ولما يحمله من مفهوم ليس تحديا ولا هو ناجم عن اعتقاد منا بأنه مفهوم ناجع في كل الحالات يجب التمسك به أداة مثلى في تحليل الكلام. فما لا شك فيه أن الإلتزام في تحليل الجمل لا يسمح باستيفاء كل مقوماتها المفيدة ولا يمكن من استجلاء جانب هام من الوحدات المفيدة فيها. لكن قصور مفهوم «الكلمة» عن مدنا بأداة ناجعة لتحليل الكلام تحليلا يفي بكل مقوماته المفيدة لا يبرر في نظرنا الدعوة الى التخلي عنه تماما وتحريم استعماله له في كل الحالات وحتى في الحالات التي يقدم فيها طريقة عملية للنظر في بنية بعض الوحدات اللغوية وتناولها بالبحث والتحليل على انفراد لا في نطاق الجملة والكلام.

وعلى كل فنحن نفترض لمقتضيات بحثنا أن في اللغة كثيرا من الوحدات التي يمكن أن نطلق عليها مصطلح كلمة ولو بصفة مؤقتة الى أن يظهر البحث بأنها أكثر من وحدة. ونقترح تعريفا مؤقتا ذا صبغة عملية نعتمده في بحثنا ومفاده أننا نسمي كلمة كل وحدة يمكن وزنها بواسطة أحد الموازين الصرفية التي ضبطها النحاة العرب،

انطلاقا من الفاء والعين واللام. فكل وحدة ذات معنى يتسنى قياسها بشكل من أشكال هذا الميزان يمكن اعتبارها كلمة وتحليلها على هذا الأساس.

والذي نريده من بحثنا الوجيز هذا هو إبداء رأي في خصائص الكلمة العربية والنظر في إمكانية وجود طريقة لتحليلها أو تحليل صنف منها تحليلا يوازي بين العناصر البنيوية والمقومات المعنوية فيها.

وأول ما نلاحظ في هذا الصدد هو التزام العربية بعدد محدود من الصيغ في قسمي الأسماء ـ والأفعال هي بمثابة أنماط لا مفر منها ولا تقبل اللغة إلا نادرا التغافل عنها، يمكن حصرها في غير صعوبة تذكر وقد وفق النحاة منذ اقدم العصور الى ضبط قائمات لها هي عبارة عن وصف شامل وموجز لأغلب مفردات العربية الموجودة بالفعل وعن نماذج نظرية تحتذى فيما يمكن أن يوجد. وهكذا بفضل الميزات الصرفي أمكن نوع من الإستيعاب الشكلي لكل كلمات العربية أو أغلبيتها الساحقة وضبط مجموعة محدودة من المقاييس لشكلنة الرصيد اللغوي العربي، لا يخرج عن حظيرتها الا ما نسميه بالكلمات الأدوات أي الحروف والضمائر وأشباه الضمائر وعددها كما هو معلوم محدود جدا، أو عدد محدود أيضا من الكلمات الدخيلة احتفظت عامة بملامحها الأجنبية واستعصى انسجامها مع النظام الصرفي العربي فتحملتها اللغة بدون أن تتبناها أي بدون أن تتخذ من شكلها أمثلة تحتذى تقيس عليها وتوجد كلمات أخرى على نمطها. وبعبارة أخرى فقد ظلت هذه الكلمات دخيلة تستفيد اللغة بذاتها ولكنها لم تتجذر فيها.

وليس من داع لاستغراب هذه الظاهرة فمن المعلوم أن نظام اللغات الصرفي لا يفسح بسهولة المجال لدخول عناصر أجنبية من شأنها أن تشوشه وتدخل الخلل عليه، وهذا ما يفسر التغييرات التي تفرضها اللغات على الكلمات الدخيلة وهذه التغييرات هي غالبا عميقة جدا في العربية بما أنها لا تكتفي بالتكييف الصوتي (من حيث المخرج والصفات) بل تنفذ إن صح التعبير الى أعماق الكلمة نعني صيغتها.

وزيادة على هذه النزعة العامة في اللغات فصعوبة اندماج الدخيل في العربية راجعة أيضا الى طبيعة هذه اللغة فهي لغة أصول حرفية يضطلع فيها الأصل بدور أساسي في ضبط ملامح الكلمة وتحقيق توازنها، ذلك أن سائر مكونات الكلمة لا تلحق بالأصل عن طريق مجرد الضم في الصدر أو العجز بل تندمج في الأصل فتتخلل عناصره أو تكيفها تكييفا يحقق الإلتحام بين الأصل والزائد، وبهذا يحصل تفاعل بين الاصلي والزائد.

معنى هذا أن كل تصرف في الأصل لنباء كلمات جديدة تترتب عنه عملية معقدة هي بمثابة بناء جديد. ولئن حافظ الأصل الحرفي على كيانه فإن جهازه الحركي يلحقه التغيير غالبا لتحقيق توازن جديد بين مختلف عناصر الكلمة و ينتج عن هذه الخاصية إن عدد الكلمات التي يمكن صوغها انطلاقا من الأصل الواحد محدود نظرا من ناحية الى الضغوط المسلطة عليها من جراء الحركية للكلمة العربية (عدم الإبتداء بالساكن ـ اجتناب تتابع حركات كثيرة ـ اجتناب تتابع ساكنين...) أو من ناحية أخرى الى العدد المحدود للأصوات التي يمكن استعمالها في الزيادة.

وهذا ما يفسر في نظرنا المجال المحدود الذي تدور فيه الكلمة العربية و يسر ضبط الصيغ الممكنة أن نستغل كل واحدة منها الى أقصى حد وأن يصاغ على نمطها ما تحتاج إليه اللغة للتعبير عن المفاهيم الجديدة. وهذا يفسر بدوره ما يلاحظ في الصرف العربي من انتظام في الصيغ كما يفسر سعة الصرف في العربية فظاهرة الإطراد في اللغة تسمح باستنتاج الخصائص المشتركة وتؤدي الى وضع قواعد عامة هي موضوع الصرف.

لا شك أن جانبا هاما من كلمات العربية لا يمكن تقنينه رغم عدم خروجه عن الأوزان التي يستعرضها النحوي. ذلك شأن العديد من الأسماء التي لا يمكن معرفتها إلا بالسماع على حد تعبير النحاة. لكن يبقى جانب هام من الكلمات أسماء وأفعالا تُحتذى في بنائها أوزان معينة وهذا هو الصنف الذي سنخصص له بقية حديثنا. هذا الجانب يشمل ما يسمى عادة بالأسماء المشتقة كما يشغل كل الأفعال المزيدة فما الطريق في بنية هذا الصنف وكيف يمكن تأويل هذه البنية بالنظر الى ما تفيده من معنى ؟

أو ما نلاحظه هو ما تتميز به هذه الكلمات من اطراد في بنائها يصاغ كل صنف عنها حسب نمط واحد هو وليد تصرف في الحركات او في الحروف غير الأصول وغالبا في الإثنين معا ولذا أمكن تقنينها وأفراد أبواب لها في الصرف. وهذه الخاصية تكسب العربية طاقة خلاقة مرموقة فهذه الكلمات لا تثبت عادة في المعاجم وإنما يُوكل أمرها الى المتكلم يصوغ منها ما يريد و يستعمل منها ما يستجيب لحاجيات الإبلاغ.

وظاهرة الإطراد هذه ما كانت ممكنة لو لم تقابل مجموعة من المفاهيم يمكن اعتبارها عنصرا معنويا قارا ماثلا في كل الكلمات التي على وزن واحد مهما اختلف المعنى المعجمي المقترن بالحروف الأصول.

هذه المفاهيم هي في الأسماء :

- القيام بالفعل بصفة عادية أو مبالغ فيها.
- تحمل وقوع الفعل
- مفهوم الآلة
- مفهوم المكان
- مفهوم الزمان
- التفاوت في الصفة (التفضيل)
- مفهوم العدد (اسم المرة)
- مفهوم الهيئة.

ومنها في الأفعال :

- المبالغة أو التكثير
- المشاركة
- المطاوعة
- الطلب
- الوجود على صفة.
- التظاهر بالشيء
- السلب.

نجد أنفسنا هنا أمام طائفة من المفاهيم تقابلها عادة في اللغة وحدات معجمية ولكنها فيما يتعلق بالكلمات التي تهمنا عوملت كما تعامل المقولات النحو ية عادة أي عبر عنها بصيغة الكلمة فكما أن الكلمة تستوعب في صيغتها مفهوم التذكير والتأنيث أو الأفراد والتثنية والجمع استوعبت هنا مفاهيم المكان والزمان والهيئة والطلب والمشاركة الخ... وهكذا انتقلت هذه المفاهيم من ميدان المعجم الى ميدان النحو بالمعنى الواسع إن هذه المفاهيم من شأنها أن تقابلها وحدات معجمية خاصة بكل واحدة منها وهذا يظهر عندما نفكك معاني الكلمات المعنية الى مقوماتها فتستعمل على الأقل وحدتين معجمتين مثل طلب المغفرة (في استغفر) وتظاهر بالمرض (في تمارض) وأزال العجمة (في أعجم) ومكان الجلوس (في مجلس) وزمان الوعد (في موعد) وآلة القص (في مقص) وكثير الكذب (في كذاب)... فالعنصر المعنوي الأول من كل هذه الأمثلة استغنى عنه وعوض بطر يقة نحو ية تتكفل بالتعبير عنه في نطاق وحدة معجمية مندمجة وأمكن هكذا التخلي عن تعبير تحليلي لفائدة طر يقة تأليفية.

وقد يقال لنا أن هذا ليس خاصا بالكلمات المذكورة بل نجد في اللغة الكثير من الكلمات التي يقتضي تحليلها المعنوي أكثر من وحدة معجمية أي أنها هي أيضا تستوعب أكثر من مفهوم : من نوع قلم (آلة الكتابة) و بيت (مكان الإقامة أو السكنى) وحَطِب المكانُ (كثر حطبه) الخ... ولا نجادل في هذا الإعتراض ولكن الخاص بالكلمات التي نتحدث عنها من أسماء مشتقة وأفعال مز يدة هو :

ـ اشتراك وحدات كل طائفة منها في أداء نفس المفهوم مهما اختلفت دلالة الأصل.

ـ تضمنها خصائص شكلية متماثلة قارة يمكن تقنينها وهي بمثابة القالب الذي تبنى على غراره وحدات معجمية جديدة.

فالخاص بها هو في نهاية الأمر هذا التطابق التام الذي يوجد بين المبنى والمعنى فإزاء اتفاق المفهوم نجد اتفاقا في الشكل .

أما الكلمات التي من نوع قلم و بيت وحَطِب فدلالتها على مفهوم الآلة والمكان والكثرة لا يمكن تبريرها بخصائصها الشكلية وهي في الواقع محض اعتباط بخلاف الصنف الذي ندرسه فهو مشروط إن صح التعبير ولا مجال في شأنه للحديث عن دلالة اعتباطية.

والمهم في هذا المجال هو كيفية تكفل البنية النحوية بما هو عادة من مجال المعجم.

ومن المعلوم أن الكلمة مهما كانت ليست مجرد مادة خام ولا تعرض نفسها على المتكلم عنصرا عقلا وعلامة خالية من كل تحديد، فهي لا تستقر في اللغة إلا بعد أن تكون قد تحددت ملامحها وتهيأ لها من الأسباب ما يمكنها من القيام بدور معين لا من الناحية المعجمية فحسب بل وكذلك من الناحية النحوية وهذه الأسباب هي في العربية الإنتماء الى أحد أقسام الكلام واكتساب الطاقة على إفادة ما يمكن أن نسميه بالمقولات النحوية من جنس وعدد وتعريف وتنكير وزمان... فهي في ذلك كالقطعة تستعمل في تركيب جهاز متشعب فتهيأ قبل أن توضع في مكانها من الجهاز أي تعد بطريقة تكسبها قابلية التركيب مع غيرها فليست هي بعد ذلك مجرد مادة خام خشبية مثلا أو حديدية بل أصبحت عنصرا له سماته يحمل في نفسه ما يدل على دوره في الجهاز المعني.

كذلك الكلمة فهي تستوعب زيادة على معناها المعجمي قيما دلالية إضافية من انتماء الى قسم من أقسام الكلام واستعداد للتعبير عن مقولاته نحوية معينة وتأهلا للإئتلاف مع غيرها بطريقة أو طرق معينة وحسب علاقات محددة، فالمتكلم يجدها في اللغة جاهزة للإستعمال مما يضيق من حريته في استعمالها كما يريد وفي نفس الوقت ييسر له استعمالها و يوفر له الإقتصاد في المجهود بفضل ما حشد فيها من مفاهيم متعددة وما توفره عليه من أجل ذلك من عناء للبحث عن علامة لكل مفهوم. ويمكن أن نقول أن كل الكلمات في العربية تستوعب هذه المجموعة من المفاهيم المعجمية وغير المعجمية وغير المعجمية أو بعضها.

لكن الأسماء المشتقة والأفعال المزيدة التي تحدثنا عنها تستوعب هذه المفاهيم كغيرها وتستوعب زيادة عليها الدلالات المذكورة من زمان ومكان وهيئة وطلب مشاركة... ويجري الأمر فيها كما لو أصبحت هذه المفاهيم التي ينتظر أن تقابلها وحدات معجمية خاصة بكل منها من قبيل المقولات النحوية أو ما يشابهها وذلك بفضل اطراد الطرق المعبرة عنها وهو اطراد يذكر باطراد الخصائص التي تمكن من التعبير عن المقولات النحوية.

ولا بد من الإشارة هنا أنه قد تراءى لبعض النحاة القدامى شيء من هذا القبيل وذلك عندما عقد ابن جني في خصائصه فصلا لما سماه : «الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية»، واعتبر أن صنفا من الكلمات تعددت فيه الدلالة فاعتبر أن الفعل يدل بلفظه على مصدره (أي معناه) وببنائه على زمانه وبمعناه على فاعله. واعتبر أن إسم الفاعل يدل على الحدث بلفظه وعلى كونه صاحب الفعل بصبغته وأن فعّل يدل على الحدث بلفظه بينما، تفيد صورته شيئين الماضي وتكثير الفعل (1). وفي هذه الملاحظات شعور بما يحمله صنف من الكلمات من المفاهيم المتعددة المتداخلة و بتشعب القيمة الدلالية لنوع من العلامات اللغوية.

أما هذا الصنف من الكلمات يحتاج الدارس الى طريقة تمكنه من تحليلها تحليلا يحاول فيه أن يبحث عن التوازي الموجود بين المبنى والمعنى، ولئن كان هذا النوع من التحليل مستحيلا بالنسبة الى الأسماء غير المشتقة والأفعال الثلاثية نظرا الى استحالة التميز في المبنى بين العناصر المفيدة المكونة له فإنه ينبغي أن يتأتى في الأسماء المشتقة والأفعال المزيدة لما يبدو فيها من خصائص شكلية منعدمة في النوع الأول.

ومن الواضح أنه يجب اجتناب التحليل المقطعي الرامي الى التميز بين مجموعات المقاطع المفيدة وتعيين الدلالة التي تفيدها كل مجموعة، فلئن كانت هذه الطريقة ناجعة الى حد ما في لغة مثل الفرنسية فهي لا تجدي نفعا في العربية لأن

---

1 ـ الخصائص. ج 3 ص 98 الى 101.

الكلمات المعنية لا تحصل بضم عناصر الى أخرى فيتسنى عزل بعضها عن بعض وتقسيمها الى أجزاء مفيدة، والإلتجاء الى هذه الطريقة لا يفضي إلا الى تلاشي الكلمة بدون الفوز بما ننشده من التحليل.

ويجب كذلك التخلي عن الطريقة التقليدية المستعملة في النحو العربي والمتمثلة في عزل حروف الزيادة عن الحروف الأصلية واعتبارها حاملة لمختلف المعاني الإضافية التي تستوعبها هذه الكلمات، كقولنا مثلا أن الهمزة والسين في استفعل تفيدان الطلب وأن التضعيف في تفعل يفيد التكثير الخ...

ولا مجال لتحليل هذه الكلمات إلا باعتبار أصولها من ناحية ووزنها من ناحية أخرى. فعن طريق تصور الحروف الأصول نعزل المعنى البسيط وليس هو نهاية الأمر سوى الحدث أن معنى المصدر، وعن طريق اعتبار الوزن نتمكن من تشخيص المعنى الإضافي المستوعب، ذلك ان هذا المعنى الإضافي ليس وليد زيادة حرف أو التصرف في حركة أو حذفها وإنما هو وليد العناصر الحرفية والحركية في تعاقبها وتفاعلها لأنه كما سبق أن لاحظنا لا تنشأ هذه الكلمات بوضع حلقات تلو أخرى وإنما بتصرف عميق في العناصر الأصلية والعناصر الإضافية، ومزية استعمال الميزان الصرفي في التحليل أن يبقى على كيان الكلمة بتشخيصها في شكل نظري يرمز الى مفاهيم تستوعبها.

وبهذه الطريقة يمكن تقسيم كلمات العربية الي قسمين كبيرين يسايران تقريبا التصنيف القديم الى سماعي وقياسي. وفائدة هذه التقسيم هو التميز بين صنفين:

- صنف يعسر تحليله على أساس الموازاة بين مقوماته المعنوية ومقوماته البنيوية فلا مجال بالنسبة الى أغلب هذا الصنف لتعيين ما في بنيته يحمل عنصرا من العناصر المكونة لمعناه.

- وصنف يتسنى تفكيك معناه بتعيين ما يوافق في بنيته كل عنصر من عناصر هذا المعنى.

وإذا ما اعتبرنا هذا التصنيف وجيها يجب أن نعتبر أنه يوجد في العربية نوعان من الوحدات مختلفان اختلافا جوهريا ولا يجوز وضعهما على قدم المساواة ولا حشرهما

تحت مصطلح واحد : نوع نعتبره بسيطا لأنه يستعصي عن كل تحليل بنيوي، ونوع مركب هو وليد عمل واع إن صح التعبير حسب قوانين محددة فلا يمثل بحذافيره الوحدة الدنيا المفيدة بل أن الوحدة الدنيا المفيدة فيه هي من ناحية جزء من بنيته ومن ناحية أخرى الصورة التي تتشكل فيها هذه البنية.

واختم ملاحظاتي هذه بالعودة الى مصطلح الكلمة لأعترف بأنه يعسر استعماله ليشمل هذين النوعين المتباينين فإذا كان النوع الأول في نظرنا وحدة دنيا لا نجد فيها وحدة أصغر منها فإن النوع الثاني مركب من وحدتين مفيدتين وهو خلافا لما يبدو في الظاهر أقل بساطة من النوع الأول.

ولعله يحسن بالباحثين أن يراعوا هذا التنوع في بنية الوحدات المفيدة في العربية وأن يزودوا الجهاز الإصطلاحي الألسني بما يفي بهذا التنوع من التسميات.